زيباري يتحدث للمدى

درس الإعلام وغاص في علم الاجتماع وولج السياسة من أوسع أبوابها، كان بانتظار المدى بمكتبه في الوزارة هو وتواضعه الكبير وخبرته السياسية مع صراحة الأجوبة، إنه وزير خارجية العراق منذ أيلول عام ٢٠٠٣، السيد هوشيار زيباري، الذي أكد لصفحة (ضيف الخميس)، أن على القوى السياسية الاحتفال وليس الاختلاف ما بعد الانسحاب الأمريكي، والالتفات لبناء الوطن والنهوض بواقع المواطن، موضحا: إن انفراط عقد التوافق السياسي سيقود البلد نحو الهاوية، وبشأن الحلول التي حملها الوفد العراقي لحلحة الأوضاع السورية، بيّن الوزير: إن الوفد لم يكن يحمل أية مبادرة جديدة، واصفا الوفد بالاستطلاعي والداعم للحكومة السورية من أجل تطبيق بنود مبادرة الجامعة العربية المتفق عليها، والتوقيع على البروتوكول. وعن الملفات العالقة بين العراق والكويت يرى زيباري أن عدم حل المشاكل بيننا يكلف العراق ما بين ١٠٠-١٥٠ مليون دولار شهريا، تذهب إلى صندوق تعويضات الكويت، وعزا ذلك إلى عدم جدية الحكومة وسعيها لحل تلك المشاكل. وفي الحوار الذي جرى قبل إشعال أزمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مواضيع عديدة وفي ما يأتي نصه:

وزير الخارجية: علينا الاحتفال وليس الاختلاف بعد الانسحاب الأميركي

■ تعيين السفراء وفق مبدأ المحاصصة والكفاءة

■ مشاكلنا مع الكويت تكلفنا ١٥٠ مليون دولار شهرياً

حاوره : يوسف المحمداوي / تصوير: أدهم يوسف

بنود الجامعة هي الأساس

■ معالي الوزير هل حُلّت مشاكلنا الداخلية حتى نصدّر الحلول إلى الخارج، فالمبادرة العراقية لحل الأزمة السورية مثيرة للاستغراب وخاصة نحن وسط حزمة من الأزمات السياسية؟

– أنا معك لكن الحقيقة هي أن هناك مبادرة عربية تبنتها الجامعة، وقد طرحت لمعالجة الأزمة السورية، وتتضمن هذه المبادرة أربعة بنود لبناء الثقة وهي: وقف القتل والعنف، إطلاق سراح المعتقلين، سحب المظاهر العسكرية من المدن والمراكز السكانية، السماح لوسائل الإعلام والمراقبين بالاطلاع على الأوضاع في سوريا، وإذا ما تحقق ذلك سيكون بالإمكان إجراء حوار وطني بين الحكومة والمعارضة تحت قبّة الجامعة العربية.

امتنعنا عن التصويت على تعليق العضوية

■ وهل كان العراق طرفاً في صياغة تلك المبادرة؟

– نعم العراق من بين الدول العربية التي أسهمت في إنضاج وبلورة تلك المبادرة، التي قمنا بالعمل عليها منذ شهرين تقريبا، بعدها طرح موضوع بشأن إرسال لجنة لتقصي الحقائق، لأن عمل هذه اللجنة وتحركاتها يجب أن ينظمان وفق بروتوكول متفق عليه من جميع الأطراف، وأيضا وافق العراق على ذلك، ولكن عندما طرح موضوع تعليق عضوية سوريا امتنعنا عن التصويت، ولنا أسبابنا منها؛ تحسبا من أن يكون الأمر سابقة قد تسري وتسبب تعليق عضوية دولة أخرى، وكان هناك خلاف قانوني حول ميثاق الجامعة بشأن التعليق، هل سيتم بالإجماع أم بالأكثرية، والقراءة العراقية تقول إن التعليق يجب أن يتم بالإجماع لذلك امتنعنا عن التصويت، وكذلك تحفظنا على قرارات أخرى مثل فرض العقوبات والمقاطعة الاقتصادية، لكننا مع ذلك لم نقف ضد المبادرة بل كنا من المساهمين في صياغتها، لكم بعد أن وجدنا أن الأمور متعثرة ولا تسير وفق ما يجب، خاصة أن الحكومة السورية لم توقع على هذا البروتوكول، اقترحنا أن يكون للعراق دور في هذه المسألة، خاصة انه حافظ على استقلالية قراره، وغير ملتزم مع أي محور معين، وانطلاقا من مصلحتنا الوطنية وجدنا أنفسنا انه بالإمكان لعب دور فعال في إنهاء الأزمة.

المعارضة السورية منقسمة

■ هل طرحتم بدائل عن مبادرة الجامعة، وما هي؟

– لا أبداً.. نحن لا نتقاطع مع مبادرة الجامعة ودورنا هو دعم ومساعدة الحكومة السورية على تنفيذ بنود المبادرة والتوقيع على البروتوكول، حتى نتجنب تدويل الملف السوري في مجلس الأمن، فالمبادرة العراقية هي مكملة لمبادرة الجامعة وليست بديلا عنها، لذا أن الوفد العراقي الذي زار دمشق وكذلك القاهرة لا يحمل مبادرة، وإنما مهمته استكشافية واستطلاعية لمعرفة مدى استعداد الحكومة السورية لتطبيق المبادرة، وإذا ما وجدنا ذلك سنبذل قصارى جهدنا في مساعدتهم على تطبيقها.

■ هل لديكم اتصالات مع المعارضة وما هي توجهاتها؟

– نعم لدينا اتصالات مع المعارضة ولكنهم منقسمون بشأن المبادرة، فبعضهم معها وآخرون ضدها، وقسم آخر يواصل التظاهر داخل سوريا، واستطيع أن أصف المعارضة السورية بـ (غير المتوحدة)، كما هو حال الأطراف السياسية في العراق، فهي غير متوحدة ايضاً في الموقف بشأن القضية السورية.

■ هل للخارجية ممثلون في الوفد العراقي؟

– لا وإنما الوفد الذي سافر هو من مكتب رئيس الوزراء وممثلين عنه، لكنهم اتصلوا بنا وأعلمونا في الأمر وأبدينا عدم الممانعة، وللأمانة نقول: إن الأمر نوقش مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أثناء زيارته إلى بغداد، وأبدينا استعدادنا كعراقيين للمساعدة، ووضحنا له بأننا على علاقة جيدة مع الجامعة العربية، وكذلك اللجنة الوزارية التي تتابع الملف ومع الحكومة السورية والمعارضة ايضاً، ولا توجد لدينا أي توترات مع أي طرف من أطراف الأزمة.

لا توجد صفقات تحت الطاولة

■ يشاع أن الموقف العراقي من النظام السوري سببه إعطاء سوريا وعوداً للجانب العراقي بتسليم قيادات بعثية متواجدين في سوريا، وكذلك قائمة بأسماء البعثيين الناشطين في الداخل؟

– أبداً، هذا كلام غير دقيق ولا توجد مثل هذه الصفقات بيننا وبين الجانب السوري، والموقف الذي اتخذناه بناءً على مصلحة عراقية بحتة، ولا يفهم موقفنا هذا إلا قلة من أصحاب الخبرة والدراية في الوضع العراقي.

■ وما هو برأيك؟

– العراق استطاع في هذا الموضوع أن يفرض نفسه كصاحب قرار مستقل، فنحن لم ننظم إلى محور دول الخليج، ولم نصطف مع جماعة "نعم سيدي في كل شيء"، ولم ننتمِ إلى محور سوريا وحزب الهع وإيران كما هو معلن، لكننا كنا مع أنفسنا بقرارنا المستقل الذي لا يميل لأي ظرف من الأطراف، وأنا أؤكد بأنه لا توجد أية صفقات تحت الطاولة بشأن هذا الموضوع أو غيره.

■ لكن هناك ازدواجية في التعامل، فالحكومة العراقية تحارب البعثيين في الداخل وتتهمهم بالانقلابات، وتراها الآن تساند البعث في سوريا؟

– أحيانا الواقعية السياسية تفرض عليك التعامل مع الواقع كما هو وليس كما تتمناه، فنحن لا ننكر أن العراق كانت لديه خصومات ومشاكل مع سوريا، والى الآن الكثير من أطراف المعارضة البعثية المسلحة ما زالت موجودة وتتحرك في سوريا.

مصلحة العراق أولاً

■ نحن اتهمنا سوريا بتفجيرات وزارات الدولة ومن ضمنها وزارتكم، فما الذي حدث ليصبح عدو الأمس صديقا؟

– نعم ومثلما ذكرت كانت لدينا العديد من المشاكل مع سوريا ولكن تطورات الوضع والوقائع على الأرض ومصلحتنا كعراقيين وليس كشيعة أو سنة أو كرد أو مسيحيين، فنحن نظرنا إلى مصلحة العراق وليس مصلحة طائفة أو قومية وعلى ضوئها تعاملنا واتخذنا هذا الموقف.

■ معاليكم وزيراً للخارجية منذ أيلول ٢٠٠٣ والى الآن، بعد ثماني سنوات كيف تنظر إلى العلاقات العراقية العربية؟

– كانت في البداية صعبة جدا لأسباب عدة أهمها التغيير الذي حصل في العراق، وكذلك وجود القوات الأجنبية فيه،خاصة أن التغيير افرز قوى ربما غير محببة لدى بعض الدول. وحتى نظامنا الديمقراطي غير مرغوب فيه لكونه يطالب بالحرية والتعددية وتداول السلطة ويرفض نظام التوريث ، ويقر بسلطة القضاء والتسليم لقراراته مع وجود رقابة وبرلمان يشرع ويحاسب، فأغلب هذه القضايا غير موجودة أصلا في المنطقة، لذلك تجد التعامل معنا من قبل تلك الدول صعبا جدا في بدايته، وأنا بتقديري أن العراق كان سباقا في مسألة ثورات الربيع العربي، فاليوم الذي تم فيه إسقاط الصنم في ساحة الفردوس كان هو اليوم الحقيقي لبداية تلك الثورات العربية، أما الآن نستطيع القول أن علاقتنا مع الدولة العربية ليست ممتازة وإنما جيدة.

لدينا (٧٣) سفارة و(١٣) ممثلية

■ مع السعودية كيف ترونها؟

– حتى مع السعودية جيدة فلدينا فيها سفارة وهناك تواصل ولقاءات.

■ إذا كانت جيدة فلماذا تغيب سفارتها في بغداد؟

– نعم ليس لديهم سفير وهذه المسألة تعود لهم، وهنا تساؤل مهم يجب أن ننتبه إليه، فإذا كانوا رافضين للعراق، فلماذا فتحت سفارة لنا في بلدهم، علما أن هناك العديد من الدول لا توجد لها سفارات في بغداد ولديها مبررات بهذا الشأن وليس السعودية البلد الوحيد.

■ هل الاحتلال هو المعيار إذا كان ذلك فالقاصي والداني يعرف حجم القوات الأجنبية التي على أراضيها؟

– هذا السؤال يمكن أن توجهه لهم فنحن وضمن السياسة التي نتعبها، فإن باب العلاقة معهم يبقى مفتوحا دائما ونتحمل ونصبر من اجل ذلك ولسنا على عجالة في هذا الأمر، فشرعيتنا ووجودنا آتية من صناديق الاقتراع وليس من جهة أخرى، وقد قام المواطن بانتخابنا بإرادته وبكل حرية.

■ هل تعتقد أنك نجحت في قيادة السياسة الخارجية العراقية؟

– هذه مسألة نسبية فلا يوجد نجاح أو فشل مطلق بالكامل ففي الكثير من الجوانب التي تحتاج إلى الخبرة تقدمنا بها ووسعنا الكثير من المجالات وقمنا بإعادة العراق إلى مكانته التي تستحق، فالعراق الآن لديه (٧٣) سفارة و(١٣) قنصلية تتوزع في اغلب دول العالم، واستطعنا إخراجه من أحكام الفصل السابع، وبالتحديد في الأمور التي لها علاقة بالعراق والمجتمع الدولي.

مصير البلد مظلم جداً

■ يعني الآن خرجنا نهائياً من أحكام ذلك الفصل؟

– نعم نهائياً خرج العراق من أحكام ذلك الفصل وما تبقى هو بعض القرارات التي تخص الكويت، فهناك ملفات ما زالت عالقة ويجب إنهاؤها، أما القرارات الدولية الأخرى فقد انتهت، مثل نزع أسلحة الدمار الشامل، حصول العراق على أمواله وثرواته والتصرف بها، الحق في التقدم العلمي والتكنولوجي، الحصول على الأسلحة التي تدعم دفاعاته، العديد من تلك القرارات والقيود أزيلت عن العراق، واليوم يشهد العراق رحيلا أميركيا، وجميع هذه الأمور تعزز من مكانة العراق، فضلا عن كونه سوقا إستراتيجية كبيرة في المنطقة فالعراق ولديه فرصة كبيرة للانطلاق.

■ حتى مع هذا المشهد السياسي المتخم بالأزمات؟

– لدينا فرصة كبيرة للانطلاق والنهوض بواقع البلد ولكننا بحاجة إلى وحدة الموقف السياسي، لكن مع هذه الفوضى الموجودة وهذه الأزمات والتناحر والتسقيط السياسي الموجود مصير البلد مظلم جدا.

■ هل لديكم قلق مما يجري؟

– بالتأكيد.. فأنا كيف أستطيع أن أنهض بالسياسة الخارجية، وان هناك اتهامات كبيرة ومخيفة، فرئيس الجمهورية متهم بصرف أموال لسفرته، ونائبه متهم بالإرهاب ورئيس الوزراء مجرم وقاتل، ورئيس البرلمان سارق ووزير الخارجية مرتش، والمصيبة أن تلك الأمور تتداولها وسائل الإعلام وتعلن إمام العالم أجمع، فكيف يتعامل العالم مع سراق وقتلة وإرهابيين، هذه كارثة تعيق حركة وتقدم العراق.

حيدر الملا والجماعة التي ينتمي إليها وصلتني منهم عشرات الطلبات والرسائل تطالبني بالتعيينات لأقربائهم

البعض يتهم البعض في وسائل الاعلام فكيف يتعامل العالم مع سراق وقتلة وارهابيين كما توصفهم الاتهامات

ضيف الخميس مع المحرر

التوافق السياسي مطلوب

■ والمصيبة أنه جاء تزامنا مع الانسحاب؟

– بالضبط وكان من المفترض أن نقوم بالاحتفال وليس الاختلاف بهذه المناسبة، وبدلا من التناحر علينا الاتحاد والتكاتف من اجل بناء العراق والنظر الى مستقبله، نعم كنا نتوقع بعد الانسحاب أن يحصل تصدع في التوافق السياسي ولكن ليس بهذه السرعة، لكن الظاهر هو أن بعض الساسة على عجالة لإشعال نيران المشاكل، ونحن من جانبنا نحاول أن نطوق الأزمة لأن انهيار التوافق السياسي هو اكبر خط يهدد العراق، لأن هذا البلد بني أساسا على توافقات سياسية معينة بين جميع مكوناته، فبعد انسحاب القوات الأميركية إذا ما انفرط عقد هذا التوافق سيسير البلد نحو الهاوية وسيكون وضعه مأساويا.

وصول التطرف الإسلامي للسلطة

■ هل تعتقد أن هناك تأثيرات خارجية تدفع بعض الكتل إلى افتعال تلك الأزمات؟

– في تقديري ما يحصل هو انعكاس للأوضاع السياسية في المنطقة، وكما تعلمون أن انتخابات ما بعد ثورات الربيع العربي أفرزت وصول قوى من الإسلام السياسي المتطرف إلى السلطة في المغرب وتونس وليبيا، وحتى في مصر تجد أن التجربة الديمقراطية أفرزت وصول الإخوان المسلمين والسلفيين وممكن أن يكون مصير سوريا كذلك، وحتى تجربتنا الديمقراطية أفرزت تصدر أحزاب شيعية للسلطة، لذا هذا التغيير في المنطقة قد يولد عند الشيعة مثلا قلقا وخوفا على السلطة من تأثيرات المنطقة وفق تلك المتغيرات التي قد تشملهم كما يعتقدون، فالمنطقة جميعها تغيرت باتجاه معين وانعكاساتها على الوضع العراقي هو ما نراه الآن من انهيار في التوافق السياسي. ومسألة إعلان الإقليم هو دستوري وقانوني ويلتزم به الجميع، ولكن ما حدث مع الإعلان عن تلك الأقاليم بمحافظة صلاح الدين وديالى، ولّد توجسا وتصورا ربما بأن تتحول المحافظات ذات الأغلبية السنية الى إقليم، ومن ثم تلتحق بالنظام السوري الجديد، وهذا سبب المشاكل التي حدثت.

■ نحن نعرف أن الفيدرالية تطبق وفق خطوات مدروسة، خذ مثلا في إيطاليا أقرت الفيدرالية في دستور عام ١٩٤٧ ولكنها لم تطبق إلا في عام ١٩٧١، خشية أن تؤدي إلى التقسيم، فما مبررات تلك العجالة؟

– انه حق دستوري والجميع يطالبون به الآن وكما قلنا فهو يجب أن يسير وفق آليات وخطوات أصولية لنجاح تنفيذه، ومسألة إعلانه في هذا الوقت أنا لا أراه مسألة قانونية بحتة وإنما سياسية، فإقليم كردستان مثلا لم يقم بهذا الشكل إلا بعد سنوات عديدة وجهود ومراحل متعددة.

الحكومة هي المرجع

■ نجد هناك غيابا للخطاب الإعلامي الموحد بين وزارتي الخارجية والنقل بشأن ميناء مبارك، انتم تصرحون بأنه لا ضرر كبيرا على العراق بإقامته، والنقل تقول بأنه سيسبب كارثة اقتصادية على البلد.. من نصدق؟

– المفترض من الحكومة أن تحل هذا الإشكال لكونها المرجع.. فنحن لدينا مشاكل مع الكويت ما زالت قائمة والعراق عليه التزامات للكويت، وهي ما تبقى من أحكام الفصل السابع علينا، وبلدنا لا يمكن أن يخرج من ذلك البند بصورة كاملة ما لم ينه مشاكله مع الكويت، وعدم حل تلك المشاكل يكلف العراق شهريا ما بين ١٠٠ – ١٥٠ مليون دولار شهريا تدفع لصندوق التعويضات من وارداتنا النفطية.

■ وهل هناك سقف زمني ينتهي من خلاله التسديد؟

– لا ينتهي هذا الأمر ولا يوجد سقف زمني محدود ما لم تنته مشاكلنا مع الكويت، فلماذا هذا الاستنزاف بالمال العام ولمصلحة من؟ أتمنى أن تسألوا الحكومة ذلك.

■ أليست الخارجية هي المسؤولة عن هذا الملف؟

– نعم ونحن كوزارة طالبنا بهذا الأمر أكثر من مرة وقمنا بطرحه وقلنا مرارا وتكرارا انه ليس بمصلحة العراق تأخر حل مشاكله مع الكويت لكن لا احد يصغي، والإعلام أيضا مساهم كبير في عدم توضيح الحقيقة.

ملف ميناء مبارك للخارجية وليس للنقل

■ أثرنا هذا الموضوع في ملفات عديدة؟

– لم تذهبوا إلى الكويت أو البصرة، وقمتم بنشر ملفات تفصيلية عن الواقع، وعليكم نشر ملف تفصيلي يوضح حقيقة قرارات مجلس الأمن مثلا، فالأمور لا تحل بتصريحات بعض النواب، وهناك مزايدات في تبسيط المسائل، فالقصة تحكمها مواثيق وقرارات دولية يجب علينا تنفيذها، فالمهاترات وتسويف الأمور لا تخدم القضية، وواجب وزارة الخارجية التي تتقاضى الأموال من الدولة، وأنا كوزير يدفع لي مرتب شهري، فمن واجبي ان أجد السبل الناجحة لحل مشاكل بلدي وليس إهمالها، فإذا كان هدفي كما يفعل البعض للأسف افتعال المشاكل، فهذه عملية غير لائقة ولا يمكن انتهاجها، نعم من السهولة إيجاد المشاكل لكن الصعوبة في إيجاد الحلول، فموضوعة ميناء مبارك أخذت خارج السياق كليا،فنحن مثلكم نسمع العديد من التصريحات الغريبة مثل أن ملف مبارك تابع للنقل ولا ادري كيف توصلوا إلى هذا الرأي، والجميع يعرف ان الخارجية هي المعنية بالتعامل مع أي ملف سياسي خارجي، وميناء مبارك ميناء كويتي وليس عراقيا لكونه على أراض كويتية، فهو من ضمن اختصاص الخارجية ومع ذلك ذهب وفدان من الحكومة، وليس من الخارجية ، ضما كبار مستشاري رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع والبيئة وحقوق الانسان، وبعد عودتهما بلغا الحكومة بتقارير مفصلة تبيّن أن إقامة ميناء مبارك لا تؤثر في العراق.

"١٠٠ ألف دولار ماكو أحلى منها"

■ لكن لماذا هذه الزوبعة التي أدت إلى توتر العلاقات مع الكويت إذا لما يؤثر الميناء فعلا؟

– أخي إن من افتعل هذه المسألة وضخمها هو الإعلام، لأنه لم ينقل الحقائق، فليس كل ما يقوله وزير النقل هو صحيح، وهناك ٥ – ٦ وزارات لديها تقارير ووثائق تثبت عدم تأثير الميناء في بلادنا وآخر لجنة ذهبت أنا أريد أن يكون تقريرها هو الحكم بين ما صرحت به ويصرح به الآخرون، ويمكنكم معرفة ذلك من خلال مطالبتهم بتلك التقارير.

■ نتمنى أن تطلعنا على نتائج آخر تلك التقارير؟

– التقارير الأخيرة تقول وبالدراسات الفنية إن ميناء مبارك لا يؤثر في موانئ العراق، ولكن للأسف هناك بعض الأطراف التي تحاول من خلال هذا الملف تحريف الحقائق لخلق الأزمات وديمومتها.

■ ما هي القصة الحقيقية لمسألة اتهامك بتسلّم ١٠٠ ألف دولار من الكويت كهدية؟

– يضحك ويقول (شغلة الـ ١٠٠ ألف دولار ماكو أحلى منها) أنا ومنذ سماعي تصريحات ذلك النائب وتلك النائبة ،كلفتُ محامين عدة بمسك الدعوى ضد هذين النائبين والقضية لدى القضاء، وموعدنا معهم في المحكمة والقانون هو الفيصل بيننا وبينهم، والموضوع بمجمله افتراء والغاية منه القذف والتشهير بادعاءات كاذبة، علما أني صرفت على القضية مبلغا يفوق المبلغ الذي اتهموني به.

هذه (كلاوات)

■ هناك من يتهمك بتكريد وزارة الخارجية من خلال التعيينات فيها؟

– هذه (كلاوات) ولأثبت ذلك أريدك أن تطلع الآن على آخر وجبة من المتقدمين للتعيين في وزارة الخارجية لتجد أن نسبة الكرد فيها اقل من حصتهم الفعلية، ثم أن التعيين لا يحصل إلا بعد الإعلان عن الدرجات الوظيفية في الصحف وقمنا بنشرها في صحيفتكم، وكذلك في الصباح، وفي الموقع الالكتروني للوزارة، ونشرنا شروط القبول والشهادات والتخصصات المطلوبة، بل خاطبنا الجامعات العراقية لغرض ترشيح العشرة الأوائل في جامعاتهم، وهذه هي الطريقة المستخدمة في تعيينات الوزارة.

■ تقصد التعيين في معهد الخدمة الخارجية؟

– نعم معهد الخدمة للوزارة وهو منفذ الوزارة للتعيين؟

تعيين السفراء وفق مبدأ المحاصصة؟

■ هل القبول فيه يعتمد مبدأ المحاصصة شأنه شأن تعيين السفراء؟

– أبداً إن تعليمات القبول في المعهد واضحة ومعروفة فهو يعتمد على الكفاءة، والآليات المتبعة فيه عالية جدا ونحن ملتزمون بها، نعم تعيين السفراء تحكمه المحاصصة لأنها مسألة سياسية كما هو معروف، وعليك التأكد من ذلك من خلال متابعة قوائم التعيينات الأخيرة، نعم الكرد موجودون في الوزارة على خلاف ما كانوا عليه قبل عام ٢٠٠٣، حيث خلت الوزارة منهم في ظل النظام الشمولي، ووجودهم الآن في الوزارة يبعث على السرور كمواطنين عراقيين وهذا ليس بالعيب أبداً، أما من يقول تكريد الوزارة فنحن نراه كذباً وافتراء يعوزه الدليل الواقعي.

تصريحات حيدر الملا غير دقيقة

■ العديد من التصريحات البرلمانية التي تتهم الكثير من المسؤولين بالتهافت على تسمية أقربائهم في السفارات العراقية ألا تؤثر تلك التعيينات في كفاءة وأداء تلك السفارات؟

– هذا الأمر عار عن الصحة تماما، وعلى الإعلام أن يكون حياديا ومهنيا في نقل تصريحات البعض، والتأكد منها قبل نشرها لأن ليس كل ما يقال صحيحاً، فما صرح به النائب حيدر الملا غير دقيق، والصحيح هو أن مسؤول حيدر الملا والجماعة التي ينتمي إليها وصلتني منهم عشرات الطلبات والرسائل تطالبني بالتعيينات لأقربائهم، وقمت برفضها لكونها خارج سياق الآليات المتبعة في الوزارة، ومع ذلك أنا لا ادعي خلو سفارتنا من بعض أقرباء مسؤولين، فما الضير من ذلك ما داموا يمتلكون مؤهلات العمل في السلك الدبلوماسي، وتنطبق عليهم شروط القبول والعمل في هذه السفارة أو تلك، ويمتلكون الكفاءة والقدرة على ذلك، هل الإنسان المؤهل لكونه من أقرباء الشخصية الفلانية علينا إبعاده عن العمل، هذا شيء مجحف بحق الناس، ومع ذلك أنا أتحدى أي شخص يذكر لي اسما واحدا قمت بتعيينه لأنه ابن المسؤول الفلاني ولا يمتلك مؤهلات التعيين والعمل في السلك الدبلوماسي.

التواجد التركي للمراقبة

■ نسمع بيانات استنكار عديدة مع كل توغل للجيش التركي في أراضي الإقليم لكن المعروف أن هناك قاعدة عسكرية تركية في دهوك، وبالتحديد في منطقة بامرني، فهل هناك اتفاقية بوجودها وما طبيعة عملها؟

– هذه القاعدة موجودة منذ عام ١٩٩٥، ووجودها كان بالاتفاق والتفاهم بين الحكومة التركية وحكومة الإقليم، وبعلم الحكومة العراقية، وهناك في السليمانية بقلعة دزه مثيلتها، فالجميع يعرف بأن حزب العمال الكردستاني هو ذريعة تركيا في عسكرتها على حدود الإقليم، متهمة ذلك الحزب بشن هجمات من داخل الأراضي العراقية على أرضها لذا فإن هذا التواجد الكردي المحدود هو لغرض مراقبة تحركات ذلك الحزب إن وجدت، فالمهمة ليست قتالية وإنما للمراقبة فقط.